

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول ذات الانفتاحات المختلفة

أ. رشام كهينة

جامعة البويرة

Résumé

L'économie mondiale a marqué ces derniers temps a de développements et des changements et étendus. Représenté notamment dans la libéralisation du commerce mondial dans tous les aspects de biens et services, les droits de propriété intellectuelle, en vue de lever tous les obstacles à la circulation des marchandises, des services, des capitaux et du travail. Toutefois, cette ouverture accrue des marchés internationaux multilatéraux ont conduit à une plus grande instabilité financière, et ce fut clairement dans la crise révélée par les dernières décennies, comme cela est devenu le monde d'aujourd'hui dépendent d'une série de crises financières qui sont encore affligent les économies de son malgré la mise à disposition d'un grand nombre des propositions dans les forums organisations régionales et internationales qui tentent d'atténuer les économies locales. Il était donc naturel que les pays arabes touchés par cette crise dans le cadre du système économique mondial en général, et en raison de leur subordination et l'exposition économique généralisée sur le marché mondial des capitaux en particulier.

Cela a contribué à la récente crise financière à supporter les institutions financières les plus importantes et les entreprises américaines et européennes entraînant des pertes énormes à la faillite, la nationalisation, les fusions et acquisitions beaucoup d'entre eux. Cela n'a pas livré les pays arabes de l'effet de transition de l'infection à leurs économies, en particulier pour les pays du conseil de coordination des pays du golf en raison de l'ouverture des grands marchés mondiaux, il doit être mis sur les pays arabes à mettre en œuvre des politiques qui rendent l'abri de telles crises, ou au moins atténués.

Mots clés : *Marchés financiers, Crise Economique, Politiques Economiques, Ouverture Economique, Globalisation Financière*

الملخص

شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة الكثير من التطورات والتغيرات واسعة النطاق. تمثلت خصوصا في تحرير التجارة العالمية بكافة جوانبها السلعية و الخدمية وحقوق الملكية الفكرية، بهدف إزالة كل العوائق أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة. غير أن هذا الانفتاح المتزايد والمتعدد الأطراف للأسواق العالمية أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي.

وتتجلى أهمية الموضوع في البحث عن آثار الأزمة العالمية على اقتصاديات الدول العربية بوصفها جزءا من المنظومة الاقتصادية العالمية عامة، وبسبب تبعيتها وانكشافها الاقتصادي الواسع على السوق الرأسمالية العالمية خاصة.

هذا ولقد ساهمت الأزمة المالية الأخيرة في تكبد أكبر مؤسسات المال والأعمال الأمريكية والأوروبية خسائر ضخمة مما أدى إلى إفلاس، تأميم، اندماج واستحواذ العديد منها. هذا ولم تسلم الدول العربية من انتقال أثر العدوى إلى اقتصادياتها نظرا لانفتاحها الكبير على الأسواق العالمية، و كنتيجة لذلك لابد على الدول العربية أن تقوم بتطبيق السياسات التي تجعلها في منأى عن مثل هذه الأزمات أو على الأقل التخفيف من حدتها.

الكلمات المفتاحية: *الأسواق المالية، الأزمة الاقتصادية، السياسات الاقتصادية، الانفتاح الاقتصادي، العولمة المالية*

مقدمة

شهد عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ونتج عن هذا مفهوم جديد ألا وهو مفهوم العولمة، إلا أن هذه الظاهرة بأبعادها الاقتصادية وما يرتبط بها من آثار، من أبرزها زيادة التشابك المتبادل بين مختلف دول العالم، في أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، أدت إلى إنتاج تداعيات متباينة على مختلف دول العالم تارة إيجابية وتارة سلبية.

هذا ولقد بينت الأحداث الاقتصادية أن النظام العالمي القائم ليس في مقدرته حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية العنيفة التي يزداد معدل تكرارها وتشدت فداحة آثارها على الأسواق العالمية مثل: الأزمة البورصية (1987م)، أزمة جنوب شرق آسيا (1997م)، أزمة روسيا (1998م) أزمة الأرجنتين (2001م). كما يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أحد أعنف وأهم الأزمات المالية والتي بدأت بوادرها صيف 2007م واشتدت فداحتها سنة 2008م مع تكبد أكبر مؤسسات المال والأعمال الأمريكية والأوروبية خسائر ضخمة جدا متمثلة في أزمة الرهن العقاري، فالانتشار السريع لهذه الأخيرة إلى مختلف دول العالم دفع الكثير من كبار

المسؤولين في البلاد الصناعية إلى وصفها بأنها أعنف أزمة مالية واجهت العالم بعد أزمة الكساد الاقتصادي 1929م، مما أدى إلى تراجع مستمر في المؤشرات الاقتصادية للعديد من الأسواق الأوروبية والآسيوية. وقد كان من الطبيعي أن تتأثر الدول العربية بهذه الأزمة بوصفها جزءاً من المنظومة الاقتصادية العالمية بعامه، وبسبب تبعيتها وانكشافها الاقتصادي الواسع على السوق الرأسمالية العالمية بخاصة، إذ أن عدداً كبيراً من البلدان العربية قامت بفتح أسواقها أمام الاستثمار الأجنبي بدرجة كاملة كما في الأردن، مصر، المغرب لبنان، وسلطنة عمان، فأجازت قوانين الاستثمار في تلك البلدان للأجانب بالتملك بنسبة 100% من رأس مال الشركات والمشاريع، أما الأسواق العربية الأخرى فقد سمحت قوانين الاستثمار فيها بانفتاح جزئي أمام الاستثمار الأجنبي كما في تونس، سوريا، السودان، قطر، فلسطين، الكويت، والإمارات العربية المتحدة. وبناء على ما سبق فإن السؤال الجوهرى الذي يحاول هذا البحث الإجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي:

ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تناول المحاور التالية:

أولاً: العولمة المالية: المفهوم، المظاهر، والآثار.

ثانياً: الأزمات المالية: نظرة تاريخية، المفهوم والأعراض.

ثالثاً: الأزمة المالية الراهنة: الجذور التاريخية، الظواهر والأسباب.

رابعاً: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربى.

أولاً: العولمة المالية: المفهوم، المظاهر، والآثار

أ- المفهوم:

العولمة ظاهرة متعددة الأوجه، تتضمن عدة جوانب منها الجوانب السياسية، الاقتصادية ومنها أيضاً الجوانب الثقافية والبيئية، ولقد شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتحول نحو تبني اقتصاد السوق.

ومع هذا فإن الظاهرة التي تشير إليها العولمة وتحاول تفسيرها ليست حديثة بالدرجة التي توحي بها حادثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في سرعة انتشار المعلومات والأفكار والقيم. فنجد مجموعة من التعاريف تركز على البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة في السابق وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

فحسب صندوق النقد الدولي⁽¹⁾: العولمة هي تعبير عن التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم

والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله.

ومن بين تعريف العولمة الاقتصادية نجد أيضاً: " العولمة هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمى الجديد الذى بدأ يتشكل فى العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول الوطنية ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد السلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى، وتكوين أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الأطراف الرئيسية المكونة له.

وبصفة شمولية فإن العولمة الاقتصادية تأخذ جوانب عديدة من بينها مايلي⁽²⁾:

- 1- حرية السلع والخدمات والأفكار وتبادلها دون حواجز أو حدود بين الدول، وهي شاملة حرية نقل واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة، ورأس مال، وإدارة وتكنولوجيا.
- 2 - تحول العالم إلى قرية كونية بفعل ثورة الاتصالات و التقدم التقني الفائق، أي يصبح كل سكان العالم في حالة معرفة و إحاطة بما يحدث للآخرين و يمكن ذلك من التأثير المتبادل.
- 3- ظهور نفوذ وسطوة الشركات المتعددة الجنسيات.

4- ظهور فكرة حقوق الإنسان والاهتمام بضمان الحياة الكريمة لكل إنسان و تمكينه من حقوق المواطنة وحقوق المشاركة السياسية والديمقراطية... الخ.

هذا وقد كشفت التطورات المتلاحقة للعولمة الاقتصادية أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية و كذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل نظام الاتصالات العالمية و تكامل الأسواق العالمية في مجال تبادل السلع والخدمات.

إن التأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب أن العولمة الاقتصادية تتحدد في نوعين رئيسيين هما العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج و العولمة المالية.

هذا و تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو و التطور الرأسمالي و التراكم المضطرب في رأس المال، و تعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال بدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي⁽³⁾.

ترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي، لبنود حساب رأس المال و هو أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات ، و تعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الحظر على المعاملات في حساب راس المال و السياسات المالية لميزان المدفوعات، و تتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية، و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية.

كما تعرف العولمة المالية على أنها نتاج لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إتباع سياسات التحرير المالي و المصرفي بحيث أصبحت أسواق رأس المال و الأسواق المصرفية أكثر ارتباطا و تكاملا.

و كخلاصة فالعولمة المالية تتمثل في مجموعة من المعاملات هي:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم و السندات؛
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري و المالي و الضمانات؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع و الاقراض و الودائع الأجنبية؛
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية كالقروض و المنح؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي و تحويلات الأرباح.

ب- مظاهر العولمة المالية:

تتمثل فيما يلي:

***المستحدثات الحديثة في سوق رأس المال:** وتتكون من:

- ظاهرة التجديد المالي: وهي ابتكار مجموعة متنوعة من الأدوات المالية و المصرفية، و تضيف هذه الأدوات صفة التوافقية على متطلبات المدخرين و المستثمرين من حيث تقليل درجة عدم التأكد، و مواجهة المخاطر المالية المحتملة. و من أهم مظاهر التجديد المالي هو ابتكار أنواع جديدة من الأوراق المالية. و يدخل ضمن إطار ظاهره التجديد المالي ابتكار طرق و أساليب جديدة لإدارة العمليات المالية بأسواق العالم المختلفة من خلال التغير التكنولوجي و ثورة المعلومات، هذا بالإضافة إلى ظاهرة التوريق المالي و التي تعني تحويل أصول مالية غير سائلة {ديون} إلى أدوات لسوق رأس المال قابل للتداول⁽⁴⁾.

- ظاهرة الاندماج المالي الدولي: يقصد بالاندماج الدولي اندماج الأسواق العالمية، بمعنى تجاوز الحواجز الجغرافية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي تقف عائقا أمام عمليات التبادل العالمي للسلع و الأموال. و لقد ترتب على إزالة القيود التشريعية و التنظيمية و الرقابية على التعاملات المالية بالأسواق الدولية، و التطورات الحديثة في تقنيات معالجة المعلومات المالية و ابتكار الوسائل و الأدوات المالية المتنوعة لمواجهة المخاطر المالية المحتملة - ترتب على ذلك- اتجاه الأسواق المالية إلى التكامل بل إلى الوحدة المالية كقطاع شبه منفصل عن بقية قطاعات النشاط الاقتصادي في غالبية الأسواق المالية بالدول المتقدمة و الصاعدة.

***تعاظم دور الأسواق المالية الدولية:** ارتبطت العولمة بظهور و تعاظم دور الأسواق المالية الدولية مثل اليورو و مارك و البورو و بوند هذا بالإضافة إلى أسواق رأس المال العالمية. و يعتبر سوق اليورو مارك مظهرا من مظاهر التعامل بالعملة الأجنبية خارج الحدود الوطنية، و من ثم تحريرها من الرقابة الوطنية عليه، و هذه

السوق هي سوق قصيرة الأجل وتتكون أساساً من ودائع قصيرة الأجل من الدولار وغيره من العملات خارج الحدود الوطنية. ولقد بدأ تنامي دور أسواق رأس المال الدولية بالأسواق المتقدمة وظهور الأسواق المالية الصاعدة بالعديد من الدول النامية مثل تركيا وجنوب إفريقيا والسعودية ومصر... الخ.⁽⁵⁾

***زيادة تدفقات رؤوس الأموال:** ساعدت عوامل العولمة المالية والتحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال إلى اندماج أسواق المال العالمية وبالتالي فالأسواق التي حققت درجة أكبر من الاندماج شهدت قدراً كبيراً من التدفقات للإفادة من مزايا التنوع في الأصول والمخاطر المالية وحدوث اختلاف في طبيعة التمويل التنموي إلى الدول النامية والذي كانت تسيطر عليه البنوك والقروض المصرفية في السبعينات وأوائل الثمانينات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمار في المحافظ المالية في التسعينات، وجدير بالذكر أن حجم هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر على درجة الاندماج العالمي.⁽⁶⁾

ج- آثار العولمة المالية:

تتحدد متطلبات العولمة بمتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي والتي بدورها تختلف من دولة إلى أخرى بل من مجموعة دول إلى أخرى وذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي بالدرجة الأولى، وحسب مفهومها للعولمة وما تتوقعه منها من فرص وتحديات بالدرجة الثانية. هذا وتشير الكثير من الدراسات أن للعولمة آثاراً واسعة النطاق في جميع دول العالم وقد تكون هذه الآثار ايجابية، كما يمكن أن تكون سلبية، ومن ثم تصبح المهمة في كل دولة تعظيم الإيجابيات والمكاسب والتقليل من الآثار والتداعيات السلبية. ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى عدد من الآثار الناجمة عن العولمة المالية وذلك من خلال:

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية؛
- التحول إلى البنوك الشاملة؛
- الاتجاه إلى التعامل في الأدوات المالية الجديدة؛
- احتدام المنافسة في السوق؛
- تزايد حدوث الأزمات المالية؛
- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية والمالية؛
- مشكلة ظاهرة غسل الأموال: فبعد موجة التحرير المالي المحلي والدولي تعرضت العديد من الدول إلى موجات من دخول الأموال غير مشروعة وحرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود الوطنية وانفتاح السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت أمام ذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال.⁽⁷⁾

ثانياً: الأزمات المالية: نظرة تاريخية، المفهوم والأعراض

أ- نظرة تاريخية للأزمات المالية

يرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية - والتي تضم الأزمات المصرفية (البنكية) وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير في 1929م-1933م وبالتالي فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي وخلال العقود الأخيرة عانت كثير من الدول - سواء الصناعية أو الناشئة أو دول التحول من التخطيط المركزي السابق - من نوع أو آخر من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة وخلال الفترة 1979م-1997م كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعاً من الأزمات المصرفية خلال الفترة 1975م-1986م، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة 1987م-1997م، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة مما دعا كارلوس - دياز اليناندرو أن ينشر مقالا هاماً في 1984م أطلق عليه عنواناً " وداعاً للكبح المالي ، أهلاً بالأزمات المالية " *Good - Bye Financial Repression , Hello Financial Crash* ⁽⁸⁾، وقد كان على بعض دول أمريكا اللاتينية أن تعيد هيكلة نظامها المصرفي في الثمانينات والتسعينات، وفي أواخر التسعينات تدهور أداء البنوك في دول البلطيق لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك الكبيرة وفي معظم الدول التحى تحولت إلى اقتصاد السوق فإن النظام المصرفي فيها شهد خسائر ضخمة ، وأخيراً فإن الأزمة المالية في دول شرق آسيا أعادت إلى الأذهان مرة أخرى كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر مع صعوبة تقدير الآثار المتشعبة لها والتي تنتشر في شكل عدوى وبائية ، حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففي أواخر

الثمانينيات وأوائل التسعينيات عانى أكثر من 79 بنكا من بين 509 بنك في ولاية نيو إنجلاند من الفشل وانخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سببا في فشل أكثر من 14 % من بنوك نيو إنجلاند⁽⁹⁾ ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات إلى الخسائر والتكلفة العالية المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي 15 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁰⁾ تفاوتت من دولة لأخرى وتجاوزت 25 % في بعض الحالات (الأرجنتين ، شيلي ، كوت ديفوار

ب- مفهوم الأزمات المالية

لا يوجد تعريف موحد للأزمات المالية، لذا سوف نعرض فيما يلي بعض التعاريف التي قد تسمح لنا بالوصول إلى صورة شاملة و مفهومة لها:

فتعرف أزمة سعر الصرف بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية للدولة أو عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض. أما أزمات البنوك أو الأزمات المصرفية فيتم تعريفها بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي ، ويعرف البعض الآخر⁽¹¹⁾ الأزمة المصرفية بأن الدولة تكون فيها أزمة مصرفية حينما تكون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته وتنقسم الأزمة المصرفية إلى إعسار وأزمة سيولة *Insolvency and illiquidity*⁽¹²⁾ أما *Fredric Mishkan* فيقول أن " الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية *Moral Hazards* سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية"⁽¹³⁾

وعلى ضوء ما سبق عرضه نستنتج اختلاف آراء الاقتصاديين حول إعطاء مفهوم عام ودقيق للأزمات المالية، والذي يكمن في تحديد مكوناتها ، وبالتالي فالأزمة المالية هي ذلك الانهيار الذي يمس في أغلب الأحيان احد أو أكثر أو جميع متغيرات النظام المالي والمتمثلة في سعر الصرف، البنوك، ميزان المدفوعات والبورصة. فمثلا تضمنت أزمة جنوب شرق آسيا(1997م) وأزمة المكسيك(1994م) عناصر أزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمات المديونية، في حين كانت أزمة آلبية أسعار الصرف الأوروبية(1992م-1993م) أزمة عملات فقط. وقد تبدأ الأزمة في شكل نوع واحد فقط من الأزمات المالية ثم تتطور لتشمل عناصر الأنواع الأخرى من الأزمات المالية.

ج- أعراض الأزمات المالية

هناك عدة مظاهر أو أعراض للأزمات المالية يرجع بعضها لعوامل خارجية والبعض الآخر لعوامل داخلية، وتشير معظم الدراسات إلى وجود مزيج من هذه العوامل، وبشكل عام يمكن استعراض الأعراض المختلفة التي أجمعت عليها الدراسات العديدة للأزمات المالية في الآتي:⁽¹⁴⁾

ركود أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي؛

خصائص هيكلية (اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج) وتزداد خطورة ذلك حينما يكون جزءا كبيرا من الائتمان موجها للقطاع الخاص؛

المخاطر المعنوية (قيام رجال البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية) مما يعنى تزايد المخاطر؛ تؤدي المعلومات غير الكاملة أو غير الصحيحة أثناء الأزمة إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة أسوأ بالآخرين (سلوك القطيع) ويؤدي ذلك إلى تعميق الأزمة وزيادة الخسائر خصوصا حينما يقوم المستثمرون بتسييل الأصول التي يمتلكونها؛

هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي عنصر هام، فكلما كانت تلك التدفقات قصيرة الأجل، تزايد ميل الاقتصاد لتعرضه لأزمة مصرفية؛

تلعب الصدمات الخارجية دورا هاما فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات؛

قد تكون أسعار الصرف الحقيقية غير موجهة بشكل سليم؛

انهيار العملة يؤدي إلى تدهور أوضاع البنوك وتزايد خسائرها وتعرضها للإعسار وتنتشأ معها أزمات مصرفية جديدة.

هذا وليس من الضروري أن توجد كل هذه الأعراض ولكن وجود عدد منها يعنى أن النظام المالي والمصرفي قد يكون معرضا لأزمة مالية.

ثالثاً: الأزمة المالية الراهنة: الجذور التاريخية، الظواهر والأسباب:-

إن الأزمة المالية التي يشهدها العالم اليوم تعد من أكثر الأزمات التي شهدتها الاقتصاد العالمي حدة والتي كانت لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي برمته، حيث شهدت أسواق المال والعقارات والعمل تدهورا كبيرا.

أ- الجذور التاريخية

شهد قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية انتعاشا خلال الفترة من عام 2001م-2006م حيث تميزت تلك الفترة بتوافر سيولة ضخمة في الاقتصاد الأمريكي، وارتفاعات متتالية في أسعار العقارات الأمريكية وانخفاض أسعار الفائدة حيث كان سعر الفائدة 1% عام 2003م وهو الأدنى منذ عام 1958م، أدت كل هذه العوامل إلى قيام البنوك الأمريكية ليس فقط بالتوسع في الإقراض العقاري بل قامت بتخفيض معايير الإقراض، حيث لم يكن يسمح قبل هذه الفترة بمنح قروض إلا للمقترض المؤهل وذلك وفقا لإجراءات موضوعة من قبل جهتي الإقراض في السوق الثانوي وهما مؤسسة فاني ماي (Fannie Mae) ومؤسسة فريدي ماك (Freddie Mac)، ومنذ عام 2001م زاد حجم القروض من الدرجة الثانية SubPrime Loans أو القروض الثانوية حتى بلغت القروض عالية المخاطر في السوق الأمريكية نحو 1.3 تريليون دولار. وذلك في مارس 2007م. هذا وفي نفس الفترة تأخر سداد القروض العقارية الممنوحة برهونات و ضمانات غير كافية، علاوة أن كثيرا من القروض الإسكانية منحت للمقترضين من أصحاب المراكز الائتمانية الضعيفة، أي أن الأزمة مبعثها انفلات وتهور وعدم الانضباط بأساسيات العمل المصرفي السليم كما فاقم من هذه المشكلة محاولات التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية المعتادة، من خلال التخلص من هذه القروض المشكوك في تحصيلها في شكل نقلها من موازنات المصارف وتحويلها إلى سندات ثم تسويقها إلى كثير من المؤسسات المالية بعروض وعوائد مغرية.⁽¹⁵⁾

ولم تلبث هذه العمليات المصرفية أن واجهت مشاكل عند ارتفاع أسعار الفائدة في عام 2007م وبداية تدهور سوق العقار، حيث لوحظ أن كثيرا من المصارف المتورطة في هذه الممارسات بدأت تكشف عن خسائر كبيرة نتيجة لهذه المشكلة، هذه الأخيرة التي طالت العديد من المؤسسات المالية الأخرى في دول أوروبا وبقية دول العالم. وكنتيجة حتمية للخسائر المالية التي تكبدتها هذه المؤسسات، لم يعد فيما تبقى من رؤوس أموالها ما يسمح لها بالقيام بأعمالها التمويلية الاعتيادية المسألة التي انعكست في صورة انكماش أعمال وتمويل هذه المصارف والمؤسسات علاوة على تخوف هذه الأخيرة من التعامل مع مؤسسات أخرى قد تكون متورطة في هذه الأزمة بصورة لا تسمح لها باسترجاع قروضها، ومن هنا نشأت مشكلة نقص السيولة، كما قاد ذلك إلى ارتفاع تكاليف التمويل والحصول على السيولة المطلوبة.⁽¹⁶⁾

ويمكن القول بأن هذه الأزمة ترجع إلى تحكم مؤسسات مالية كبيرة (مصارف وشركات استثمار) لا تعنى ببناء اقتصاد حقيقي بل تعنى بتحقيق الربح من خلال دائرة منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي، حيث أصبح توليد الثروة يتم عن طريق المضاربات وعمليات المقامرة في البورصات، متجاوزة كل القواعد والمبادئ الصحيحة التي تستدعيها عمليات منح الائتمان وإجراءات العمل المصرفي السليم، كما أن هذه المؤسسات أهدرت معايير الكفاءة من خلال غياب الشفافية والمعلومات والتصنيف الخاطي للمخاطر وكان حصاد كل ذلك أن بلغت قيمة الاقتصاد المالي ثلاثة أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، حيث بلغت 148 ترليون دولار فيما بلغت قيمة الاقتصاد الحقيقي 48 ترليون دولار.⁽¹⁷⁾

ب- الظواهر

من البديهي أن تصاحب الأزمات المالية مجموعة من المظاهر وردود الأفعال سواء على صعيد المؤسسات المصرفية أو الأفراد أو مجمل النشاط الاقتصادي وقد صاحب الأزمة المالية الراهنة (أزمة الرهن العقاري) عدة مظاهر منها:⁽¹⁸⁾

- 1- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك من بينها بنك **بنك اندي ماك** الذي يستحوذ **32 مليار دولار** من الأصول، وودائع بقيمة **19 مليار دولار**؛
- 2- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية، جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطرابا وخطا في مؤشرات البورصة؛

3- إرتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 ترليون دولار بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 ترليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 ترليون دولار، أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4%؛

4- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008م إلى حدود 0.3% سنة 2009م؛

5- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل؛ بالإضافة إلى مظاهر أخرى هي: (19)

- 1- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك؛ لأن "رأس المال جبان"؛
- 2- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها؛
- 3- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة؛
- 4- انخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات؛
- 5- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من: الكساد، والبطالة والتعثر، والتوقف، والتصفية، والإفلاس.

ج- الأسباب

إن النظر في عمق الأسباب الحقيقية لأزمة الرهن العقاري، وتحديد ملامحها الرئيسية حسب وجهة نظر المحللين الاقتصاديين بصورة عامة هي:

- 1- > انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي يقود إلى تدمير المدنيين وحوادث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد قروضهم؛
- 2- من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (متحاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلا، وهو ما يقود في النهاية إلى الأزمة؛
- 3- يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية (20)؛
- 4- > عوامل اقتصادية تخص الاقتصاد الأمريكي متمثلة بعجز كبير للغاية في الميزانيات لا يمكن تحمله وصل إلى غاية 410 مليار دولار عام 2008م، وسياسة مالية غير محكمة سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع للمحاذير اللازمة؛
- 5- بلغت نسبة التضخم في أمريكا خلال الفترة التي سبقت الانهيار حوالي 4%، وكان السبب فيها هو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وعلى رأسها أسعار البترول، وارتفاع الإنفاق الأمني في داخل أمريكا وارتفاع الإنفاق العسكري خارجها؛
- 6- أدى قيام شركات الرهن العقاري ببيع ديونها إلى ظهور البداية الحقيقية للأزمة، حيث قامت هذه الشركات ببيع هذه القروض في شكل سندات دين إلى أفراد وبنوك وشركات أخرى داخل أمريكا وخارجها ثم قامت هذه البنوك والشركات بتقديم هذه القروض كضمانات لبنوك وشركات أخرى للحصول على قروض جديدة (21)؛
- 7- تقوم البنوك المركزية بالرقابة على المصارف بواسطة السياسة النقدية والمصرفية، وتحديد نسب الاحتياطي النقدي، ونسب السيولة، ومعدلات الفائدة، والضمانات وغير ذلك. فإذا استرخت البنوك المركزية في الرقابة والمحاسبة أمكن البنوك أن تتوسع في منح الائتمان، وأن تخالف قواعد الرقابة ولوائحها، ولعل هذا الأمر من أهم أسباب وقوع الأزمة الحالية؛
- 8- استخدام المشتقات المالية: محفظة كبيرة من رهونات العقارية فقامت باستخدامها لإصدار أوراق مالية للاقتراض بها من المؤسسات المالية الأخرى وبضمانات هذه المحفظة، وبهذه الحالة فإن البنك أقرض بضمان هذه العقارات وقام بنفس الوقت بإصدار أصول مالية بضمان هذه رهون العقارية للاقتراض الجديد من الأسواق

- عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية وهكذا، فالعقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، والبنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أوسع للاقتراض من مؤسسات مالية وهكذا؛
- 9- >فوضى أسواق رأس المال وزيادة المضاربات على أساس غير اقتصادي وارتفاع أسعار العقارات دون مبرر (الفقاعة العقارية)؛
- 10- جشع المصارف والتسارع في تقديم التمويل لزيادة الربح السريع دون مراعاة قدرة المقترضين على السداد أي الاقتراض غير المسؤول؛
- 11- عدم المصداقية والشفافية والوضوح في البيانات المالية التي كانت تصدر وعدم الالتزام بالمعايير الدولية وبازل II من المصارف الأميركية؛
- 12- تقصير مؤسسات التصنيف الدولية RARING CO في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأميركية اعتماداً على السمعة ودون مراعاة لمحافظ الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية (MODYS – FITISH)؛
- 13- عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة، CORPORAT GOV ومنح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدرء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الأداء الحقيقي⁽²²⁾.

رابعاً: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي

- لا بد أن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات العالمية مع بعضها البعض من خلال التجارة الخارجية والأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال وسوق العمل وغيرها من الروابط التي تؤدي إلى التأثير والتأثر بين تلك الاقتصاديات، ومن المهم في حالة حدوث مثل هذه الأزمات معرفة وقياس مدى التأثير من خلال (الصدمة الخارجية) أو (الصدمة المالية الخارجية) على مجمل النشاط الاقتصادي. هذا وتواجه الاقتصاديات العربية نتيجة للأزمة المالية العالمية الراهنة والتي خلفت تحولات عميقة وسريعة على المستويين الإقليمي والدولي حيث خلفت الأزمة المالية خسائر إجمالية للدول العربية قدرت بنحو **2500 مليار دولار**⁽²³⁾.
- أما فيما يرتبط بحجم ودرجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية، فإنه يختلف من دولة عربية لأخرى ويعتمد بالدرجة الأساس على درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة، فكلما ارتفع معدل هذا الانفتاح كلما زادت درجة تأثيرات وتداعيات الأزمة على الاقتصاد والعكس صحيح وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي:
- مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليج العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، والإمارات العربية المتحدة؛
 - مجموعة الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي المتوسط أو فوق المتوسط ومنها مصر، الأردن وتونس؛
 - مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

أ- الآثار على الاقتصاديات ذات درجة الانفتاح العالية

- يمكن القول أن هناك جملة من العوامل قادت إلى تأثير الأزمة في هذه الدول، بسبب الانفتاح الكبير على الأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال، التي تجري بدون قيود أو ضوابط أو رقابة تحد من عمليات المضاربة أو على الأصح (المقامرة) المحفوفة بالمخاطر العالية. وهي تخص بلدان مجلس التعاون الخليجي والآثار الناتجة يمكن التطرق إليها كالآتي:
- 1- >لقد تأثرت بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر بانخفاض الطلب العالمي على النفط، وما تلاه من تدنٍ حاد في أسعار النفط الخام في أواخر عام **2008م** ومطلع عام **2009م**، حيث تراجع سعر البرميل من **150 دولار** إلى **40 دولار** في شباط **2009م**، أي بنسبة انخفاض قدرت ب **75%** وهذا الانخفاض الكبير في الموارد المالية النفطية أثر بدوره على الموازنة العامة لهذه الدول، إذ تحتل الموارد النفطية المرتبة الأولى في موارد الميزانية، حيث تصل إلى ما يقارب **65%** من حجم إيرادات الموازنة لهذه الدول؛
- 2- كذلك عانت بعض من بلدان مجلس التعاون الخليجي من اهتزازات ملحوظة في القطاعين المصرفي والمالي حيث أدى خروج رأس المال المضارب من بعض أسواق المنطقة إلى أزمة سيولة نقدية فساهم في ارتفاع كلفة الاقتراض في أواخر عام **2008م** ومطلع عام **2009م**، إلا أنّ معظم مؤسسات التمويل في المنطقة ما زالت تتمتع بملاءة مالية جيدة وتدني نسبة الديون المشكوك في تحصيلها إلى ما دون **5%**؛

3- بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض تدفقاتها إلى بلدان المنطقة بحوالي 21% في عام 2008م، ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض خلال عام 2009م بسبب انخفاض عائدات الاستثمار في القطاع النفطي مع تراجع أسعار النفط الخام، وتراجع القدرة الاستثمارية للشركات العابرة للبلدان مع تدني إمكانياتها التمويلية؛

4- يعدّ تراجع صادرات البلدان ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً إلى البلدان المتقدمة، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، أحد أبرز تداعيات الأزمة الحالية على الاقتصاديات الأكثر تنوعاً في المنطقة. فالأسواق الأوروبية تشكل الوجهة الأساسية لصادرات العديد من هذه البلدان (حوالي 50% من إجمالي صادرات هذه البلدان في عام 2007م)؛ ولا شك في أن دخول بلدان الاتحاد الأوروبي مرحلة الركود الاقتصادي سيقلل من قيمة صادرات بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً؛

5- ونتيجة لكل ما تقدّم، يتوقع أن تنخفض نسبة النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 1% في عام 2009م، بعد أن وصلت إلى ما يقارب 6% في عام 2008م⁽²⁴⁾؛

6- أما فيما يخص الاستثمارات الخليجية وصلت خسائر الأصول في صناديق الثروة السيادية الخليجية بنحو 450 مليار دولار بسبب التراجع في قيمة الحفائبات الاستثمارية لتلك الصناديق مما أثر على أدائها خلال عام 2009م⁽¹⁸⁾، وجدير بالذكر أن الخسائر التي نجمت عن هذه الاستثمارات من جراء الأزمة تتطلب من الدول الخليجية مراجعة سياسات واستراتيجيات استثماراتها في الخارج على مستوى نوع الأصول المستثمر فيها وكذلك القطاعات، والتوزيع الجغرافي لاستثمارات هذه الصناديق، التي يبلغ الحجم الكلي لها نحو 1500 مليار دولار تشكل 45% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم ويصنف صندوق أبو ظبي للاستثمار كأكبر الصناديق العالمية على الإطلاق برصيد إجمالي يبلغ حوالي 875 مليار دولار وفقاً لتقديرات المؤسسات العالمية، فيما يمتلك صندوق الهيئة العامة للاستثمار الكويتي ثاني أكبر الصناديق الخليجية والرابع عالمياً حوالي 250 مليار دولار⁽²⁵⁾؛

7- كما كان للأزمة العالمية تداعيات على قطاع الصناعات البتر وكيماويات الخليجية بحدوث تراجع في الربحية والموارد المالية، حيث انخفضت أسعار المواد الكيماوية إلى نحو 60%، وعلى أثر هذه الأزمة انخفضت أسهم شركة قطر للصناعات البتر وكيماوية ب 36%، ونحو 60% لأسهم شركة سابك السعودية في نهاية عام 2008م، وشهدت أرباح أكبر شركتين لإنتاج البتر وكيماويات وهما الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة قطر للصناعات انخفاضاً شديداً بنسبة 95% و 93% على التوالي⁽²⁶⁾.

ب- الآثار على الاقتصاديات ذات درجة الانفتاح المتوسطة

تأثرت اقتصاديات هذه المجموعة بتداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة من جوانب متعددة أهمها حصول انكماش في النشاط السياحي خصوصاً في دول المغرب العربي التي تعتمد على قطاع السياحة بصفة رئيسية في ناتجها المحلي الإجمالي، فضلاً عن انخفاض حجم التحويلات المالية للعمالة التي تعمل في أوروبا والولايات المتحدة، بسبب تسريح أعداد كبيرة من العمال العرب نتيجة لإفلاس أو توقف العديد من الشركات والمؤسسات التي كانوا يعملون فيها، بالإضافة إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل نتيجة لعودة أعداد كبيرة من العمالة العربية إلى بلدانها بسبب فقدانها لفرص العمل في البلدان التي كانت تعمل فيها، علاوة على تأثير الأزمة على قطاع الصناعات التحويلية التي تشهد وضعاً سيئاً بسبب انخفاض الطلب على منتجاتها، الأمر الذي عرضها إلى خسائر كبيرة، حيث تم إقفال العديد من مصانع النسيج في مصر، وكذلك بعض المصانع والورش الصغيرة الأمر الذي فاقم من ظاهرة البطالة في بعض الدول العربية. وفيما يلي بعض الإحصائيات حول الخسائر التي منيت بها دول هذه المجموعة:

1- >تأثر الميزان التجاري المصري بشكل مباشر من جراء نقص التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة في مجال تصدير الملابس الجاهزة والتي تصدر نسبة 60% منها إلى أمريكا و35% إلى أوروبا، وكذلك الفواكه والخضراوات المصرية والمنتجات الغذائية والتي تأثرت بنسبة 12% حسب تصريحات المجلس التصديري المصري؛

2- تأثر القطاع المصرفي المصري الذي يودع أرصدة بالخارج تصل إلى نحو 123 مليار جنيه واستثمارات البنوك المصرية في الأوراق المالية الأجنبية بلغت أكثر من 15 مليار جنيه في يونيو 2008م؛

3- خسارة في حجم التجارة الخارجية في مصر تصديراً واستيراداً بنحو 6 مليار دولار منها 4 مليارات صادرات و 2 مليارات واردات؛

4- أما سوق العقار المصري فقد شهدت تباطؤاً لزيادة المعروض عن المطلوب خاصة في الإسكان الفاخر وتأثر حركة التمويل العقاري بالأزمة - وإن كان في أضيق الحدود - وذلك لتخوف المشترين مما يحدث في الاقتصاد العالمي وتأثيره على الاقتصاد المصري المحلي خاصة في أزمة العقارات وانخفضت الأسعار في حدود $20\% <^{(27)}$ ؛

5- تأثر صادرات المحاصيل الزراعية والتي تبلغ في مصر بحدود 2 مليار دولار؛

6- تراجع الإيرادات الحكومية في الأردن بنحو 200 مليون دينار؛

7- > انخفاض في عائدات الصادرات الصناعية 16% و 32% FDI عام 2009م؛

8- تباطؤ النمو الاقتصادي: 3.6% لعام 2009م و 3.8% لعام 2010م <⁽²⁸⁾.

ج- الآثار على الاقتصاديات ذات درجة الانفتاح المنخفضة

بالنسبة لتداعيات الأزمة على دول هذه المجموعة كان محدوداً بفعل حداثة الأسواق المالية ومحدودية التعاملات الأجنبية فيها، وضعف درجة ارتباط هذه الأسواق الناشئة بالأسواق العالمية. وهي تضم كل من العراق، ليبيا، سوريا واليمن.

يضاف إلى ذلك دور الدولة الواسع في فرض تشريعات وقوانين ورقابة تضمن استقرار هذه الأسواق بالإضافة إلى أن البعض من هذه الأسواق تنخفض فيها نسبة الاستثمارات الأجنبية بسبب الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي فمثلاً في العراق تبلغ حصة الاستثمار الأجنبي مقدار لا يتجاوز 3% من حصة التداول اليومي.

أما في المدى الطويل ستمتد الآثار الانكماشية للأسباب التالية:

- انخفاض الإيرادات النفطية التي ستلقي بظلالها على الموازنة الحكومية للسنوات المقبلة والتي ستؤدي إلى سياسات انكماشية وتشفيية على صعيد السياسات الجزئية كالسياسة النقدية والسياسة المالية، ويؤدي ذلك إلى تباطؤ وتدهور التمويل وإيقاف بعض المشاريع (زراعية، صناعية)؛

- أما بالنسبة للدول غير النفطية ضمن هذه المجموعة فإن اقتصادياتها تأثرت من خلال خلل في موازنة الدولة، وانخفاض حجم القروض الميسرة أو المعونات حيث انخفضت المعونات العربية إلى الدول العربية الأكثر فقراً من 3.3 مليار عام 2004 إلى 1.7 عام 2005. هذا بالإضافة إلى انخفاض حجم الإيرادات من القطاع السياحي وزيادة حجم البطالة.

هذا وقد تأثر الاقتصاد السوري من تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال ما يلي⁽²⁹⁾:

1- العلاقة التبادلية مع العالم الخارجي من خلال التجارة حيث تأثر بشكل مباشر من خلال حالة الركود التي تعرض لها الاقتصاد العالمي حيث تشكل التجارة الخارجية السورية 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛

2- التأثير على معدل الاستثمار والقطاع الأجنبي الوارد إلى سوريا، وهذا يتوقف على حجم الاستثمارات وتوزعها، ولذلك يجب الاعتماد بالدرجة الأولى على المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات بالإضافة إلى جذب الأموال السورية الموظفة في الخارج وكذلك الاستثمارات العربية.

ويمكن إجمالاً توضيح الآثار السلبية للأزمة في اقتصاديات الدول النامية بشكل عام:

- تباطؤ معدلات النمو؛
- إتباع سياسات انكماشية؛
- تدهور مصادر التمويل وانخفاض حجمه؛
- حدوث عجز في موازين المدفوعات؛
- انخفاض حجم المعونات العربية والغربية إلى الدول النامية، حيث تقدر المنح الأمريكية إلى الدول النامية بحدود 30 مليار دولار سنوياً للدول الفقيرة وبسبب الأزمة انخفض إجمالي العون الإنمائي العالمي من 106 مليار دولار عام 2005 إلى 103 مليار دولار عام 2006.

الخاتمة

لقد ساهمت الأزمة المالية في تكبد أكبر مؤسسات المال والأعمال الأمريكية والأوروبية خسائر ضخمة مما أدى إلى إفلاس، تأمين، اندماج واستحواذ العديد منها، الأمر الذي تطلب تدخل الدولة من خلال إتباع سياسات تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد. هذا ولم تسلم الدول العربية من انتقال أثر العدوى إلى اقتصادياتها خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي نظرا لانفتاحها الكبير على الأسواق العالمية، لذلك لا بد على الدول العربية أن تقوم بتطبيق السياسات التي تجعلها في منأى عن مثل هذه الأزمات أو على الأقل التخفيف من حدتها. ولعل أهم التدابير التي يمكن للدول العربية اتخاذها من أجل تحقيق هذا الهدف نوردها في التوصيات التالية:

- 1- وضع ضوابط للبنوك العربية بتحديد سقف للائتمان والالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح؛
- 2- البحث عن أسواق جديدة للصادرات العربية؛
- 3- ضرورة تشجيع إدراج أسهم باقي المؤسسات العربية في الأسواق المالية، لما لها من عامل يساهم في تحقيق الاستقرار والتقليل من المضاربة وقد يكون هذا التشجيع من خلال إعفاء جزئي أو كلي للمؤسسات من دفع الضرائب؛
- 4- إن الحد من التأثيرات العنيفة للأزمات المالية في الفترة المستقبلية يتطلب تشجيع زيادة إنشاء صناديق الثروة السيادية العربية باعتبار هذه الأخيرة تحقق فوائد ضخمة جراء تصديرها للبترول وإقامة ملتقيات وحملات لتوعية المستثمرين باعتبار أغليبيتهم أفراد للتقليل من حدة تخوفهم وتصفية محافظهم المالية؛
- 5- ضرورة وضع قوانين للحد من المضاربة التي ينتج عنها ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير معقولة، مثل فرض ضرائب على التعاملات، فرض عقوبات على المضاربين... الخ؛
- 6- إن زيادة تكامل الأسواق العربية مع باقي الأسواق الدولية في السنوات الأخيرة وخاصة خلال فترة الأزمة قد يجعل من الضروري إيجاد حلول أكثر فعالية لمواجهة، مثل إنشاء هيئات على مستوى كل دولة عربية وحتى هيئة عامة لتحوط ضد الأزمات المالية الدولية تعمل على دراسة أهم خصائص الأسواق العربية والتي تضم أكبر الاقتصاديين العرب؛
- 7- تشجيع مواصلة فتح الأسواق العربية على الاستثمار الأجنبي لما له من عامل يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المنافسة وتقليل التذبذبات ومن ثم تنميتها؛
- 8- إن النمو السريع للمستثمرين التأسيسيين في الوقت الراهن قد يجعل الأسواق العربية أكثر عرضة للاضطرابات، وهو ما يستلزم وضع قوانين على مستوى الدول العربية تعمل على تنظيم ومتابعة استثماراتهم.

الهوامش

- (1) السيد ياسين، العولمة و الطريق الثالث، دار ميريت للنشر، القاهرة، 1999، ص: 99.
- (2) محسن احمد الخضيري، العولمة - مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر 2000 ص16.
- (3) محمد طيفور، الآثار المالية للعولمة، جامعة حلب، سوريا
www.alqaly.com/ob7ath?action=contact
- (4) محمد جاسم الكواري، امكانيات انشاء وتطوير أسواق المال بدول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاندماج المالي الدولي، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، قسم التجارة الخارجية، 1995م، ص ص 70-71.
- (5) حازم البيلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 57، 2000، ص214.
- (6) هالة حلمي سعيد الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد58، ص13.
- (7) ادوارد اينيوات و آخرون، مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002 ص 44
- (8) Carlos – Deiaz Alejandro , " Good – Bye Financial Repression , Hello Financial Crashes" Journal of Development Economics,19,9,1985 pp 1-24

(9) Eric Rosengern, "Will Greater Disclosure and Transparency Prevent the Next Banking Crisis " Paper presented at a conference jointly sponsored by The FED of Chicago and IMF.

(10) IMF " World Economic Survey 1998" pp 78.

(11) Patric T . Downes, David Martson and Inci Otker , " Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" IMF Discussion Paper 1999

(12) Mannuel Hinds, " Economic Effects of Financial Crisis " A Wovld Bank Policy Research Working Paper 104, Dec. 1998

(13) Fredric Mishkan , "Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emeging Market Countries" A Paper of the NBER Conference , Economics of Financial Crises in Emerging Market Countries, Woosstock, Vermont, Oct19 –21 2000

(14) Barry Jhonston, Jingqing Chai and Liliana Scumacher, "Assesing Financial System Vulnerability" IMF Working Paper wp/00/76 April 2000

(15) نوزاد عبد الرحمن الهيثي، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010م، ص 02.

(16) جاسم المناعي، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2008م، ص ص 2-3.

(17) لاحم الناصر، النظام المالي العالمي يبحث عن البديل، جريد الشرق الأوسط، العدد (10920)، 2008/10/21.

(18) فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول –التحديات والافاق المستقبلية- كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء الخاصة وبالإشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – 29-28/4/2009، ص 09.

(19) محمد ناجي الطوخي، الأزمات المالية؟ سلسلة مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

(20) داليا ابو الغيط عبد المعبود ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على علي العالم العربي ، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/5526.doc بتاريخ اطلاق 2010/03/17م.

(21) براهيم توهامي، صلاح حواس، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي، المؤتمر العلمي الثالث "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول –التحديات والافاق المستقبلية- كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء الخاصة وبالإشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – 29-28/4/2009، ص 05.

(22) محمد محمد بن يوسف، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع http://www.aleqtisadi.net/mohamed_uosef21-01-2009.doc بتاريخ اطلاق 2010/03/21م.

(23) نوزاد عبد الرحمن الهيثي، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

(24) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأولويات الإقليمية والعالمية: الأزمة المالية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، لبنان، 2009م، صص 4-5.

(25) روبرت ب. زوليك، الأزمة المالية تلحق الضرر ببلدان العالم النامية، 31 مارس 2009م (www.worldbank.org)

(26) جاسم حسين، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات الخليجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (57)، يونيو 2009م، ص 32.

(27) عبد الحفيظ محبوب، مستقبل الصناعات البتر وكيماوية الخليجية في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (57)، يونيو 2009م، ص 39.

(28) داليا ابو الغيط عبد المعبود ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على علي العالم العربي، مرجع سبق ذكره.

(29) علا الصيداني، ورقة حول أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، اجتماع الخبراء لتحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، لبنان، 2009م ص 09.